الفصل السابع

التصنيع المتجه إلى التصدير

(دول شرق آسيا ، المناطق الخاصة بالصين)

يعرض الكتاب تأييد واضح لاستراتيجية التصنيع المتجه إلى التصدير ، حيث، وكما سبق الذكر ، فإن التصنيع من أجل إحلال الواردات يعطى منتجات ذات تكلفة مرتفعة ، مع ضرورة الحماية من الاحتكارات ، ومما يحدث خلل كبير فى السوق المحلى ، وفى الغالب يكون اللجوء إلى الاقتراض . بذا تبدأ الحلقات الجهنمية التى عانى منها الكثير من الدول النامية . أما فى استراتيجية التصنيع المتجه إلى التصدير ، فإن **الدولة** تدفع الصناعة المحلية إلى المنافسة مع الصناعة الخارجية وفى مختلف أسواق العالم ، ومما يدفع الشركات المحلية للعمل على النجاح دون انتظار لحماية الواردات ، وأهم مقومات هذه الاستراتيجية الآتى :

- الإنتاج للسوق العالمى ، وليس للمحلى الخاضع للحماية ، ودون القيود أو الرقابة على الأسعار .
- الإنتاج بغرض المتاجرة والتسويق ، وطبقا للعرض والطلب الغير مقيدين ، لذا ترفع الشركات من كفاءتها وتخفض من تكاليف الإنتاج ، وإلا خرجت من مناخ المنافسة .
- استخدام كل المميزات التنافسية ، سواء لدى الشركات أو الدولة .
- الاتجاه إلى إنتاج السلع الأقل فى التكلفة (ذات الميزة التنافسية) ومبادلتها فى الأسواق العالمية .
- أن تجرى عمليات التنمية والتطوير طبقا لمواجهة قوى السوق ، أخذا فى الاعتبار أسعار العملات ، وتحرير التجارة .

وقد اعتمدت النمور الأربع الآسيوية : كوريا الجنوبية – تايوان – هونج كونج – سنغافورة ، على هذه الاستراتيجية ، كذلك المناطق الاقتصادية الجديدة فى الصين ، وبذا حققت هذه الدول منذ عام ١٩٦٠م إلى نهاية الثمانينات نجاحات كبيرة ، وبحيث لم يقل معدل النمو السنوى لدى كل منها عن ٨٪ (مقارنة بنسبة ٧٪ فى اليابان ، ٣٪ فى أمريكا والسويد والسوق الأوروبية) ، كما تصل حصتها فى السوق العالمى إلى ٨٪ ، وذلك أكثر من نصف إجمالى ما تحققه الدول النامية فى مجالات التصدير . وقد صاحب ذلك النمو الاقتصادى المتفوق ، تنمية اجتماعية متوازنة

بحيث أدت إلى رفع مستوى الدخـل والمعيشة . وبذا يوضح الكتاب إلى أن هذا النجاح للنمور الأربع يمكن أن يحتذى من قبل الدول النامية وبتطبيق تلك الاستراتيجية .

تجربة كوريا الجنوبية :

فى نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت كوريا من قبضة الاحتلال اليابانى ، دولة فقيرة ، محطمة تماماً ، ومع بداية التصنيع تحولت إلى دولة من كبرى المنتجين والمصدرين ، حيث خططت منذ البداية إلى عدم الدخول فى التصنيع كثيف العمالة (مثال النسيج) ، بل الدخول فى الصناعات الثقيلة القائمة على التكنولوجيات المتقدمة مثال : بناء السفن ، تصنيع السيارات ، الحاسبات الآلية ... إلخ، مع إحداث تنمية بشرية ناجحة ، ومما يوفر لها حالياً قوى بشرية عالية التعليم والمهارات الفنية ، مع عدالة توزيع الدخل ، ومع الخدمات الصحية ارتفع معدل العمر المتوقع .

كوريا فى قبضة الاحتلال اليابانى (١٩١٠ - ١٩٤٥م):

تميزت كوريا بالفقر والتخلف ، وكانت هناك مفارقة أدت إلى إعاقة أى تصنيع أو تنمية ، حيث كانت الارستقراطية الحاكمة تنظم وتدير الدولة ، لكن بدون سيطرة على الأرض ، التى كانت بحوزة الملك ، من ثم كانت هناك صراعات متتابعة بين الملك والارستقراطية الحاكمة ، ودون أى اهتمام من كلا الطرفين بالتحديث أو الاستثمار. وخلال فترة الاحتلال اليابانى (١٩١٠ – ١٩٤٥م) تغيرت نوعية الملكية، بحيث أن أى زيادة فى الملكية كانت تؤول إلى القطاع الخاص ، كما تحولت كل الأراضى التى فى حوزة الملك إلى الحكومة ، وتحول المزارعين إلى مستأجرين مقابل إيجارات مرتفعة وملزمة فى أوقات ثابته ، بذلك تزايد الفقر .

أما الصناعة فقد حدث بها تنمية ، إذ زاد عدد العاملين من عام ١٩٢٩م إلى عام ١٩٤١م بنسبة ٢٦٦٪ ، مع تحقيق لنسبة ٢٩٪ من إجمالى الناتج . وإجمالا فإن الاحتلال اليابانى أجبر كوريا على بعض التحديث ، سواء فى الزراعة أو التنمية الصناعية .

كوريا بعـد الاستقـلال (١٩٤٥ - ١٩٦١ م):

مع هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية ، قسمت كوريا حيث أصبح الشمال تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى ، والجنوب تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن الصراع على ملكية الأرض وإعادة توزيعها أدى إلى انفجار الحرب بين الكوريتين ، حيث استمرت الحرب من ١٩٥٠ – ١٩٥٣م ، وتحالفت الصين مؤيدة لكوريا الشمالية ، بينما تضامنت الأمم المتحدة مع أمريكا فى تأييد كوريا الجنوبية ، وبعد عـام ١٩٥٣م تم تثبيت الانفصـال بين الدولتين ، والذى لا زال مسـتمراً حتى الآن .

ومـن ثم بدأت كوريا الجنوبية تُحكم بمعرفة حكومة مدنية ، مدعومة من أمريكا ، وقد اتخذت الإجراءات التالية :

١ – **الأراضى الزراعية** : منذ عام ١٩٥٣م ألغى نظام التأجير ، وتحول الفلاحين إلى ملاك ، مع تحديد الدولة لأسعار التبادل التجارى بين الزراعة والصناعة ، وكانت لصالح الصناعة . مما دفع المزارعين للالتحاق بالصناعة ، تاركين الريف بحثا عن حياة أفضل ، ووصل العدد من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٢م حوالى ٧ مليون مزارع .

٢ – **التنمية الصناعية** : خلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٥٨م ، بدأ التركيز على الصناعة المحلية اللازمة للإحلال بدلا عن الواردات ، وقد شملت النسيج والملابس الجاهزة والمنتجات الغذائية ، وتكرير البترول وتصنيع الكيماويات ، وتحت السيطرة الكاملة للحكومة ، دون وجود أى معارضة ، مما أحدث التأثير الكبير على إنجاح تلك الصناعات ، وقد تشكل اتحاد النقابات التجارية ليكون إحدى فروع التنظيم الحزبى الحاكم ، بذلك دفع إلى التنمية الرأسمالية ، وكان للمساعدات الأمريكية دور فعال، والتى قدمت خلال الحرب الباردة لمعاداة الشيوعية ، إذ وصلت إلى ٦ بليون دولار ، **بينما كانت للهند التى يبلغ سكانها ١٧ ضعف كوريا فقط ٩ مليون دولار** ، وقد ساهمت المعونة الأمريكية فى تغطية معظم الواردات خلال الخمسينات ، كما شكلت ٧٥٪ من الاستثمارات التى تمت من عام ١٩٥٣م إلى عام ١٩٦٢م، مع إقامة البنى الفوقية اللازمة .

لكن منذ نهاية الخمسينات تراجعت المعونة الأمريكية وبدأ انكماش فى النمو الاقتصادى ، وتصاعدت المشاكل التقليدية المصاحبة لنظم التصنيع من أجل إحلال الواردات ، حيث أن السوق محدود ، والتصدير معدوم ، مما أدى إلى حدوث انقلاب عسكرى فى مايو ١٩٦١م .

المعجزة الكورية (١٩٦١ - ١٩٧٩ م)

مع حدوث الانقلاب ، تحت حكم الجنرال بارك ، فقد زاد تمركز وتعظيم دور الدولة ، وإن كان قد بدأ على نحو محدود فى الانتخابات العامة عام ١٩٦٣م ، وانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٩م ، مع حل الاتحادات التجارية عام ١٩٦١م ، ولكن فى عام ١٩٧١م ألغيت انتخابات الرئاسة ، مما عظم من سلطات الجنرال بارك. وأهم ما شهدته التنمية الاقتصادية فى عصر بارك الآتى :

- فى بداية الستينات كان التركيز على الصادرات غير المصنعة ، خام الحديد ، الأسماك ، الحرير الخام ، الفواكه ، الخنازير .
- فى عام ١٩٦٧م بدأ تصدير : المنسوجات ، الأحذية ، الملابس الجاهزة ، بعض المعدات والماكينات الكهربائية ، الأخشاب المضغوطة ، وسائل الاتصال .
- زاد إسهام الصناعة فى الناتج القومى الإجمالى من ١٤٪ عام ١٩٦٠م إلى ٣٠٪ عام ١٩٨٣م .

- التوسع فى الصناعات الثقيلة .
- خفض قيمة العملة (وين Won) مقابل الدولار ، مما خفض من أثمان الصادرات الكورية وأكسبها قدرة تنافسية . ووصلت نسبة التخفيض إلى أكثر من ٥٠٪ ، وقد أطلق على هذه الاستراتيجية **التدخل الصديق للسوق** ، إذ يعتبر وسيلة جيدة لنجاح استراتيجيات التصنيع .
- من خلال وزارة التجارة والصناعة ، ومجلس التخطيط الاقتصادى ، تم إيجاد اتحادات وتحالفات مع الشركات الكبيرة ، مع الإشراف على التخطيط وتنظيم المديونية الخارجية .
- تولت الدولة تعويض الشركات التى تحقق أهداف التصدير ، عن أى خسائر قد تحققها فى الأسواق العالمية . وذلك بمنح مبيعاتها فى السوق المحلى الحماية الكافية لتحقيق المكاسب المعوضة للخسائر .
- لإحكام الرقابة قامت الدولة بتأميم البنوك ، مما مكن من تحديد الفائدة وأسقف الاقتراض .
- منح القروض للقطاعات الواعدة والمحققة للتنمية الصناعية والاقتصادية (الكيماويات ، بناء السفن ، الحديد والصلب) ، مما رفع معدلات تصدير هذه المنتجات من ١٤٪ فى عام ١٩٧٠م إلى ٦٠٪ عام ١٩٨٤م وحققت أكبر عشرة شركات زيادة سنوية فى النمو بحوالى ٤٧,٧٪ .
- كانت سلطة السماح بالاستثمار الأجنبى ممنوحة فقط لمجلس التخطيط الاقتصادى ، والذى يحدد أى الشركات الأجنبية التى تمنح هذا التميز ، ولكن مع استقرار الأوضاع والنجاحات المتحققة ، فقد خففت هذه القيود .
- فرضت عقوبة على تحويل رأس المال إلى خارج البلاد ، حيث تصل العقوبة إلى ما لا يقل عن عشرة سنوات وربما تزيد لتصل إلى الإعدام .

فى المقابل من كل هذه النجاحات (**والتى تصلح للاقتداء بها**) فإن العمال لم يمنحوا ما يقابل ذلك ، بل استمروا تحت الرقابة والسيطرة من الحكومة الدكتاتورية ، وكذلك من الإدارة داخل الشركات ، ومنعت الإضرابات قانوناً ، خاصة التى تنظمها النساء العاملات فى مصانع النسيج ، ورغم أن المرتبات زادت فى منتصف الستينات ، إلا أنها خفضت بعد ذلك لتعطى إمكانية التحفيز المادى طبقا لمعدلات الإنتاج ، مع طول ساعات العمل وظروفه الغير آمنة ، ومع قرب نهاية السبعينات فإن القيود على المعجزة كانت واضحة ، مما أوجد اضطرابات اجتماعية ومشاكل اقتصادية ، ففى عام ١٩٧٩م استولت النساء العاملات فى إحدى الشركات عليها (شركة

Y. H. Trading) وذلك بعد هروب رئيس الشركة إلى أمريكا ، حاملا معه أصول وأموال الشركة ، لكن كانت مواجهة الدولة حازمة ، وعوقب الكثير من العمال بمعرفة الشرطة . ومع بدأ انخفاض الصادرات وارتفاع أسعار البترول فقد زادت المديونية على نحو حاد وبفوائد مرتفعة .

وفى لقاء بين الرئيس بارك ورئيس المخابرات فى عام ١٩٧٩م لمناقشة كيفية إيجاد حلول للمشاكل القائمة ، فقد كانت نقاط الخلاف بينهما واضحة وغير قابلة للحل أو الاتفاق ، ومن ثم انتهى الاجتماع بأن قام رئيس المخابرات بقتل رئيس الدولة. ومن ثم اندلعت مظاهرات الطلبة والعمال ، ولكن فرضت القوى العسكرية نفسها وأقامت نظام عسكرى صارم ، مع تدخل الجيش للقضاء على أى عناصر معادية أو معارضة ، وقد قتل الكثير من المواطنين .

كوريا في الثمانينات :

استمر الركود الاقتصادى مع بداية الثمانينات وانخفض الناتج القومى بحوالى ٥٪ ، واضطرت الدولة إلى الاقتراض وبفوائد مرتفعة ، مما أوصل المديونية الخارجية إلى ما يزيد عن ٤٥٪ من الناتج القومى ، ولكن مع إعطاء الحرية الاقتصادية وفتح الباب أمام المزيد من الاستثمارات ورأس المال الخارجى ، كذلك خصخصة البنوك ، وإعطاء فوائد مخفضة على المشروعات الاستراتيجية ، وخفض المصروفات الحكومية ، كذلك بذل الدولة الجهود لتجاوز الأزمة وإنهاض الشركات المفلسة ، إضافة إلى الحد من نشاطات الشركات الكبيرة ، ودفع الاستثمار فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتحرير التجارة قدر الإمكان ، فقد انخفضت المديونية الخارجية قرب نهاية الثمانينات إلى أقل من ٢٠٪ .

كذلك أعطيت مكاسب للعمال ، مع السماح بالعديد من النقابات المستقلة ، ومما مهد الطريق للمزيد من التحرر السياسى ، الذى تمثل بصورة جلية فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢م .

وإجمالا يتوصل الكتاب إلى أن التصنيع فى كوريا حقق العديد من النجاحات وبطرق متعددة ، مع تحقيق نمو صناعى ملحوظ وتنوع للقطاعات الصناعية بين الخفيفة والثقيلة ، ورغم الاضطرابات العمالية ، إلا أنه كانت هناك تنمية اجتماعية مصاحبة وإن ظلت محدودة .

تجربة تايوان :

مما لا شك فيه أن تايوان مقارنة بكوريا الجنوبية تعتبر قصة نجاح أكبر ، فخلال الفترة ١٩٥٣ – ١٩٨٢م كان متوسط معامل النمو السنوى محدود ٨,٧٪ ، حيث زادت نسبة إسهام قطاع التصنيع من ١٢٪ إلى ٣٣٪ ، كما تميز ذلك النمو بعدالة توزيع الثروة ومما أحدث تنمية اجتماعية جيدة ، وتعتبر تايوان من أبرز الدول النامية

فى ذلك المضمار ، مع القضاء على نسبة عالية من الأمية ، ورفع لمستوى التعليم ، كذلك تحقيق خفض لمعدلات وفيات الأطفال .

ولعرض هذه التطورات تم تقسيم المراحل إلى أربع : فترة الاحتلال اليابانى ، الفترة ١٩٤٥ – ١٩٥٨م ، الفترة من نهاية الخمسينات إلى أوائل السبعينات ، الفترة من السبعينات إلى الثمانينات .

فترة الاحتلال اليابانى (١٨٩٥ - ١٩٤٥ م):

عندما هزمت اليابان المقاطعات الصينية فى عام ١٩٨٥م قامت بالاستيلاء على تايوان ، لكن مع اختلاف ذلك الاستعمار لتايوان عن مقابلة الذى حدث فى كوريا، ورغم التشابه فى قسوة الاحتلال اليابانى ، لكنه أوجد الأساس للتنمية الصناعية اللاحقة ، كذلك ما أدخله على نظام ملكية الأراضى بحيث منح ملكية الأرض لشاغليها الفعليين وليس لأصحابها الغائبين عنها ، مما شجع على تنمية الزراعة من خلال الاستثمار فى إنتاج الأسمدة والحبوب المحسنة الإنتاجية .

وخلال عقد الثلاثينات كانت هناك تنمية فى بعض الصناعات الخفيفة مثال المنسوجات ، الصناعات الغذائية الأخشاب وكذلك فى بناء السفن ، بالإضافة إلى ذلك كان هناك تطوير للشركات القائمة بالفعل مع إيجاد تطوير اجتماعى هام شمل الرعاية الصحية والتعليم .

لذا مع انتهاء الاحتلال اليابانى فى عام ١٩٤٥م ، كانت تايوان من أكثر الدول على حدود الصين تقدما فى مختلف الأنشطة من زراعة وصناعة ، بالإضافة إلى النواحى التجارية ، وقد انعكس ذلك على التنمية الاجتماعية .

فترة بناء الدولة (١٩٤٥ - ١٩٥٨م):

مع هزيمة اليابان عادت تايوان ثانية إلى الصين ، حيث كان يدور الصراع حول من يحكم البلاد ، القوميون (الكمونتانج) أو الحزب الشيوعى الصينى ، لكن مع انتصار الشيوعيين فى الصين عام ١٩٤٩م ، فقد بدأ هروب القوميين اعتباراً من عام ١٩٤٧م ، وكان عددهم يقارب ٦ مليون فرد ، إلى تايوان ، ورغم المقاومة المحدودة القائمة فقد سيطر الكمونتانج على الحكم ، وقادوا الدور المركزى فى توجيه التنمية الاقتصادية ، مع تشجيع سيطرة الاستثمارات القوية . ومن ثم بدأ فى إعادة توزيع الأرض ، وتحويل الملاك اليابانيين إلى مستأجرين ، وذلك لما يزيد عن ملكية ثلاث أفدنة ، من ثم تغيرت الأوضاع ، وتحول كبار الملاك إلى صغار الحائزين على الأرض ، وتولت الدولة تزويد القرى بالبنى الفوقية المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة ، ومما أدى إلى زيادة الإنتاجية ، وقد صاحب تلك الإجراءات خفض الفائدة على الأقراض ، ومعقولية الأسعار ، لذا امتنع الفلاحون عن بيع أراضيهم ، مع تحقيق الزراعة لمعدل نمو سنوى بحدود ٤,٨٪ من ١٩٥٣م إلى ١٩٦٣م، ثم استمر

النمو بمعدل ٤٪ حتى عام ١٩٧٢م ، وقد وجهت الأموال الفائضة من الزراعة لتمويل التنمية الصناعية ، ومع العمل على خفض قيمة العملة ، زادت معدلات التبادل التجارى ، مع خفض قيم الواردات اللازمة للصناعة ، كذلك عدم دفع الزراعة لتكون منحازة للتجارة ، بفرض ضرائب على الأراضى ، وخفض أسعار الأسمدة اللازمة للأرز ، بذلك أمكن للدولة التحكم فى كمية حوالى ٤٠٪ من الأرز المعروض فى الأسواق بالإضافة إلى عرض أى كميات احتياطية للتسويق فور توقع أى زيادة فى الأسعار .

وقد وضعت الاستراتيجية لتنمية الصناعة على حساب الزراعة ، وأن توجه أى فوائض إلى الصناعة ، وتحويل المزارعين إلى عمال صناعة ، وقد تركزت الصناعة فى البداية على التكنولوجيات كثيفة العمالة ، مثال : النسيج ، الملابس ، تشكيل البلاستيك ... إلخ ، أى انتهاج استراتيجية التصنيع بديلا عن الواردات ، وقد تم ذلك تحت فرض الرقابة على الواردات ، ورفع التعريفة الجمركية ، والتحكم فى أسعار تحويل العملة ، وقد قام القطاع العام بدور رئيسى لتصنيع ٥٧٪ من الإنتاج الصناعى، وخلال الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٨م . كان الإنتاج الصناعى قد تضاعف ، مع الانتهاء من جزء كبير من الإحلال بدلا للواردات ، مما جعل الواردات من السلع الاستهلاكية لا تزيد عن ٧٪ من إجمالى الواردات .

وقد لعبت المعونة الأمريكية دورا كبيراً فى تمويل التنمية الصناعية ، وعلى نحو مماثل لما حدث فى كوريا ، وكان وراء هذه المعونات العمل على معاداة الشيوعية ، خاصة مع معاداة الصين للشيوعية ، فخلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٧٨م تلقت تايوان معونات مالية وعسكرية بحدود ٥,٦ بليون دولار ، ومما شكل ٤٠٪ من إجمالى الاستثمارات ، مع تمويل ٣٠٪ من الواردات ، وكانت من السلع الوسيطة والاستهلاكية ، وقد ساعدت هذه المعونات على خفض التضخم من ٣٤٠٠٪ عام ١٩٤٩م إلى ٩٪ عام ١٩٥٣م ، أى خلال ٤ سنوات فقط .

التصنيع للتصدير (١٩٥٨ - عقد السبعينات):

منذ عام ١٩٥٤م عملت الدولة على تشجيع التصدير ومنح المعونات اللازمة لذلك ، مع إزالة المعوقات السابق وضعها ، من تعديل فى أسعار العملات والشرائح الجمركية وخلافه ، وفى فبراير عام ١٩٦٠م صدر البرنامج الذى عرف باسم برنامج التسعة عشرة نقطة ، والذى سهل عمليات الإستيراد وخفض الجمارك ، كذلك إيجاد نظام تعويضات عما سدد من جمارك على الواردات التى تلزم للصناعة ، كذلك عما يقدمه المنتجون المحليون من إنتاج للمصدرين ، حيث يقومون ببيعه بأسعار مخفضة وتقدم التعويضات بما يوازى الجمارك المفترضة لو كان قد تم استيراده من الخارج (بذلك **كان للدولة دوراً** واضحاً فى التعجيل بإنجاح استراتيجية التصنيع المتجه للتصدير) .

كما صاحب تلك الفترة العمل على تنمية القطاع الخاص ، ومما خفض دور قطاع الدولة إلى ٢٠٪ فقط فى عام ١٩٧٠م (بدلا من ٧٥٪ فى الخمسينات) ، كما تم تشجيع الاستثمار الخارجى (الأجنبى) ، من خلال خفض الضرائب ، وفى عام ١٩٦٥م تم للمرة الأولى ، ليس فى تايوان فقط بل فى العالم كله ، إنشاء **منطقة لصناعات التصدير** ، وبالرغم من ذلك لم يتجاوز الاستثمار الأجنبى خلال عقدى الستينات والسبعينات نسبة ٤,٣٪ من إجمالى رأس المال المستثمر محليا . فى المقابل من هذه المحدودية للاستثمار الأجنبى فإن القطاع الخاص المحلى قد نما على نحو كبير مع تشجيع المصانع الصغيرة ، والتى شكلت حوالى ٩٠٪ من إجمالى المشروعات الصناعية ، حيث يشتغل بها حوالى ٨٠٪ من إجمالى العمالة الصناعية . ففى عام ١٩٧٦م كان هناك فقط ١٧٦ مصنع يزيد عدد العمالة بها عن ١٠٠٠ فرد، ورغم أن المصانع زادت خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٦م بنسبة ٢٥٠٪ ، إلا أن إجمالى أعداد العمالة فى كل مصنع لم يزد عن ٢٩٪ فى المتوسط ، وذلك على **عكس** ما حدث فى كوريا الجنوبية حيث زادت المصانع بنسبة١٠٪ بينما زادت العمالة فى كل مصنع بنسبة ١٠٠٪ وخلال ذات الفترة . بذلك كانت المصانع التى بها أقل من ٣٠٠ عامل ، وتعمل لإنتاج سلع للتصدير تشكل ٦٥٪ من إجمالى هذه الصادرات .

من كل هذه المؤشرات يمكن التقييم بأن تايوان قد عملت فى التنمية طبقا لسياسات السوق الحرة . مع تعظيم الميزة التنافسية بتوفير العمالة الرخيصة ، ووراء ذلك دور الدولة الذى سمح لقوى السوق بأن تلعب دورها دون أى قيود ، وبالتالى تشجيع المصانع الصغيرة ذات الكفاءة العالية والمرونة الكافية ، ومما يجعلها قادرة على مواجهة التغيرات فى **الأسواق العالمية** مع إحداث تنمية اقتصادية عالية وسريعة .

فترة التقدم التكنولوجى (عقدى السبعينات والثمانينات) :

فى بداية السبعينات واجهت تايوان بعض المشاكل الاقتصادية والسياسية ، فالحماية القائمة بالخارج مع ارتفاع الأجور بالداخل ، وضرورة المنافسة مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، إضافة إلي ارتفاع أسعار الخامات البترولية ، كل هذه العوامل تفاعلت معا لتؤثر على نحو مدمر على اقتصاد تايوان ، كذلك تأثرت بتحسن العلاقة بين الصين وأمريكا ، وبعدم اعتراف الأمم المتحدة بدولة تايوان ، مما أوجد لها العديد من المشاكل .

وقد سارعت الدولة بالتخطيط لرفع معدلات التنمية الصناعية ، وبالتحول من الإنتاج القائم على تكنولوجيات العمالة الكثيفة إلى التكنولوجيا المتقدمة والصناعات ذات القيمة المضافة العالية . ومنذ عام ١٩٦١م ركزت الدولة على إقامة الصناعات الثقيلة ، وبالتالى بُذلت بعض المجهودات لتحقيق هذا الهدف ، لكن لم تتخذ

الخطوات التنفيذية الفعالة حتى عام ١٩٧٣م ، حيث كان هناك تركيز على الصناعات الثقيلة ، بما فى ذلك الكيماويات ، ولذا اشتملت الخطة السادسة للسنوات الأربع (١٩٧٣ - ١٩٧٦م) على إقامة عدد من الصناعات الحديثة شملت البتروكيماويات ، الماكينات الكهربائية ، المعدات والماكينات المختلفة ، بناء السفن ، الصلب ... إلخ ، حيث كانت الدولة صاحبة رأس المال فى بعض هذه المشاريع ، ومملوكة بعد الإنشاء للقطاع العام . وقد حقق هذا الأسلوب لتحديث الصناعة نجاحاً كبيراً ، وأدى إلى زيادة الصادرات ، خاصة من الحاسبات والإلكترونيات ، الماكينات ... إلخ ، ولم يحقق الفشل النسبى إلا قطاع إنتاج السيارات ، لذلك مع بداية عقد الثمانينات بدأ الاقتصاد فى الانتعاش ثانية ، واستمر ارتفاع معدل النمو ، ودخلت منتجات تايوان المرتفعة الجودة إلى العديد من الأسواق العالمية .

وقد واكب هذه الفترة الحصول على مكاسب اجتماعية ، فقد زاد التحرر السياسى ، وتكونت النقابات التجارية ، وفى عام ١٩٩٢م اجريت الانتخابات للمرة الأولى ، حيث تمكن الكمونتانج من الفوز بها .

ويعتبر التصنيع الذى تحقق فى تايوان نموذجاً مشرفا للنجاح من عدة وجوه مقارنة بالعديد من عمليات التصنيع التى تمت فى دول العالم الثالث ، مع **مواكبة التنمية الاجتماعية** لمختلف ما تم من **تنمية صناعية** ، ومما حقق ارتفاع مستوى المعيشة. كذلك لم تمر تايوان بالمشاكل السابق إعاقتها للتنمية فى الدول المماثلة فى العالم الثالث مثال : القيود السياسية ، عدم المساواة بين الأفراد ، تحطيم البيئة ، إحداث تنمية غير متوازنة وغير متساوية بالنسبة لمختلف أفراد الشعب ، كما تشكل تايوان حالة خاصة فى التنمية الصناعية لاعتمادها بالأساس على الوحدات الصناعية الصغيرة إضافة إلى الزراعة ، وكذلك لدور تدخل الدولة المركزية ، ومما يعتبر **إنجازاً طيباً** يستحق الدراسة ، حيث تحققت التنمية فى كلا القطاعين الصناعى والاجتماعى.

المدن الدول : هونج كونج - سنغافورة :

تتشابه كلا الدولتين هونج كونج وسنغافوره ، فى أنها مدن أحدثت تنمية سريعة سواء فى التصنيع أو التصدير ، وحديثا فى الخدمات أيضاً . فخلال الفترة ١٩٥٩م إلى ١٩٧٦م حققت هونج كونج نمو داخلى بنسبة ٨,٩٪ سنويا ، بينما فى التصدير فقد تحقق نمو سنوى بحدود ١٦,٩٪ ، وهذه النسبة تساوى ضعف سرعة ما حدث من تنمية فى التجارة العالمية .

أما سنغافورة فقد حققت خلال الفترة من ١٩٦٥م إلى ١٩٨٠م معدل نمو بنسبة ١٠٪ سنويا ، وكان الدخل القومى للفرد بحدود ١٨٠٢٥ دولار أمريكى والتصنيع فى هونج كونج تأثر على نحو كبير بكونها كانت مستعمرة بريطانية ، ثم

لقربها من الصين ، وذلك حتى بداية إندلاع الحرب العالمية الثانية حيث استخدمت كميناء رئيسى لخدمة التجارة الإنجليزية مع الصين (الأنجلو – صينية) . ولكن أثناء الحرب واحتلالها من اليابان خلال الأعوام ١٩٤١ – ١٩٤٥م ، ثم اعتبارا من سيطرة القوى الشيوعية على الصين فى عام ١٩٤٩م ، عادت هونج كونج ثانية لتمارس نشاطها التقليدى بإعادة التصدير ، لكن تأثرت ثانية على نحو ملموس بالحرب الكورية فى الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٥٣م ، وبالمقاطعة التى فرضتها الأمم المتحدة على الصين ، ومن ثم توقفت تماماً المراكز التجارية وشركات النقل البحرى فى هونج كونج ، وكان لنزوح كتل كبيرة من المهاجرين من الصين إلى هونج كونج تأثيراً كبيراً أيضاً ، مما جعل هونج كونج تدخل خلال عقد الخمسينات مرحلة من الانكماش الاقتصادى .

ولكون بعض المهاجرين من الصناعيين فقد حملوا معهم بعض الأموال وكذلك ماكينات للصناعات النسيجية مما ساعد خلال فترة قصيرة من الزمن إمكانية اشتغال المهاجرين على هذه الماكينات ، بذا تم إيجاد قاعدة صناعية على نحو ما ، وظلت هذه هى الصناعة الرئيسية ، إلى أن بدأ مع نهاية الخمسينات تنوع عمليات التصنيع، حيث شملت إدخال تصنيع المنتجات البلاستيكية واللحوم . وفى عام ١٩٥٩م بدأ تصدير هذه المنتجات وذلك خصما من خفض كميات المنتجات المعاد تصديرها ومع استمرار التصنيع خلال عقدى السبعينات والثمانينات ، تم التحول إلى قطاعات جديدة شملت الصناعات الإلكترونية (تليفزيونات ، فيديوهات ، حاسبات آلية) وتجميع الساعات ، كذلك شكلت الخدمات ذات العائد العالى نسبة ٢٠٪ من الدخل القومى .

وقد تميز التصنيع فى هونج كونج بأنه قائم على الوحدات الصغيرة ، ففى عام ١٩٨١م كان أكثر من ٩٠٪ من المصانع ذات أعداد من العمال تقل عن ٥٠ فرد ، كما أن المصانع التى بها عمالة تزيد عن ١٠٠ فرد لم تكن تشكل إلا نسبة ٢٢٪ من الناتج القومى الإجمالى . وكإحصائية فإن متوسط عدد العمال بكل مصنع قد انخفض من ٥٢ فرد فى عام ١٩٥١م إلى ٢٠ فرد فى عام ١٩٨١م ، أى خلال ثلاثين عاما انخفض بنسبة ٦٠٪ .

ولم تشكل المصانع الأجنبية إلا نسبة صغيرة من إجمالى الإنتاج ، مما ساعد على التوسع فى التصدير . لكن كان لتلك الوحدات الصغيرة تأثير معوق على نمو الحركات العمالية المنظمة ، وظل ما تكون من نقابات أقرب إلى كونها جمعيات من الأصدقاء ، لكن ليس نقابات قوية تسعى لمصلحة العمال .

أما فى سنغافورة فإن التصنيع السريع قد تأسس على كون سنغافورة قد انفصلت عن ماليزيا وفقدت الأسواق ومصادر الخامات ، كذلك لصغر حجم السوق الداخلى، مما جعل التركيز لا يتجه إلى اتباع استراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات ، ومن ثم اتخذت الحكومة (حكومة حزب قوى الشعب) اتجاه الجمع بين الاستثمار المحلى مع فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبى ، الذى منح إعفاءات ضرائبية ، مع إمكانية التملك بنسبة ١٠٠٪ ، كذلك التعويض عن أى خسائر ، إلى جانب استخدام القوى العاملة المحلية دون قيود . وقد واكب ذلك قيام الدولة باستثمارات مركزة على البنى الفوقيه ، والتى كانت أصلا موجودة خلال فترة الامبراطورية البريطانية حيث كانت ميناء للتصدير وللعمليات العسكرية .

وقد كان الاستثمار الأجنبى متعدد القوميات مركزا على بعض القطاعات الرائدة، مثال تكرير الخامات البترولية (بدأ أثناء فترة الاستعمار) لإنتاج مختلف المقطرات البترولية ، ومما جعل سنغافورة مركزا استراتيجيا لمختلف الدول المنتجة والمستهلكة للخامات والمنتجات البترولية . لذا فى منتصف عقد الثمانينات حققت هذه الشركات متعددة الجنسيات نسبة ٧٠٪ من إجمالى الإنتاج ، وبعمالة تزيد عن ٥٠٪ من إجمالى القوى العاملة ، وبنسبة ٨٢٪ من الصادرات .

وفى منتصف الثمانينات تم إبدال الصناعات كثيفة العمال بتحويلها إلى المناطق ذات التكلفة المنخفضة ، ومع الاعتماد على العمالة الرخيصة التى تستجلب من الدول المجاورة .

بذلك على نحو ما حدث فى تايوان ، وكوريا الجنوبية ، فإن التصنيع اعتمد **على نحو كبير على دور الدولة**. حيث اتخذت **الدور الأساسى نحو التنمية الصناعية**.

أما فى هونج كونج والتى تصنف على أنها نموذج لتنمية السوق الحرة ، حيث خلال فترة الاستعمار لم تكن هناك استراتيجية اقتصادية ، أو تخطيط للصادرات ، أو بنك مركزى ، وخلافه ، مما جعل الشواهد تشير إلي أن الدولة تقوم بدور الوساطة نحو إيجاد العديد من العوامل المساعدة مثال : التنظيم ، التحكيم ، فض المنازعات والاختلافات ، الاتصالات ، التحويلات النقدية ، النقل ... إلخ .

وكمثال على دور الدولة فخلال الأعوام ١٩٥٩ - ١٩٧٦م كان ٧٠٪ من المصروف المدنى يتجه إلي الحصول على الغذاء والإسكان ، وكلاهما مدعوم من الدولة ، حيث كان يتم استيراد ٨٠٪ من الغذاء من الخارج ، وكانت نصف هذه الكمية مستوردة من الصين .

وما كان يتم إنتاجه لا يهدف إلى الربح ، إذ يسوق بأسعار تقل عن أسعار السوق. وقد ساعد دعم الأغذية على خفض مرتبات العاملين ، لكن فى المقابل

أمكن إنتاج السلع بتكلفة اقتصادية منخفضة وبالتالى تتيح إمكانية التصدير ، وقد اتبعت الحكومة لإنجاز خفض تكلفة الطعام تولى مسئولية توزيعه مع دعمه خاصة الأرز ، الخضروات ، الأسماك ، كذلك دعمت الحكومة الإسكان ، سواء على نحو مباشر أو بالرقابة على الإيجارات ، وفى نهاية السبعينات كان حوالى ٤٠٪ من الممتلكات تابع للدولة ، بالإضافة إلى كل ذلك فقد استمرت الحكومة فى الإنفاق على الخدمات خاصة العلاج والتعليم .

ورغم أن الضرائب كانت منخضة إلا أن الحكومة كان لها مصادرها للتمويل ، خاصة بالنسبة لتأجير الأراضى الزراعية ، حيث ظلت الدولة مالكه للأرض مع تولى تأجيرها للأفراد ، حيث شكل ذلك دخل استفادت به الحكومة ، وقد عملت الحكومة على زيادة مساحة الأرض بالردم فى البحر مع إدخال مناطق جديدة ومستصلحة ، كذلك قامت بإعادة بناء المنازل ، ولتخصيص مساحات منها للإيجار كمحلات ومكاتب وفنادق ، ومما حقق أيضاً دخل كبير ، وصل إلى حوالى ٣٤٪ من دخل الحكومة .

على نحو مماثل تم ذلك فى سنغافورة ، بحيث تحكمت الحكومة فى تصرفات الأفراد ، وعلى نحو لم يتحقق حتى فى الحكومات المركزية (مثال حكومة ستالين فى روسيا) ، كما اتبعت الحكومة الرقابة المباشرة على استراتيجية التصنيع لبناء السفن وصناعة الصلب ، والصناعات الهندسية ، والبتروكيماويات .

كذلك كانت الضرائب منخفضة فى سنغافورة ، إذ تتولى الحكومة زيادة مواردها من مصادر أخرى ، حيث قام الصندوق المركزى لتمويل التأمين على الأعمال والعاملين ، وقد حقق ذلك أيضاً مصدر للدخل استفادت به الدولة ، وفى عام ١٩٨٢م كانت ودائع هذا الصندوق تساوى ثلث الودائع الموجودة فى البنوك بسنغافورة .

المناطق الخاصة فى الصين :

منذ ديسمبر ١٩٧٨م بدأت الصين اتخاذ سياسة متحررة اقتصاديا ، ففى عصر ماو كان هناك دفع مستمر نحو إقامة العلاقات الاشتراكية للإنتاج ، حيث تم تعديلها من أجل تنمية قوى الإنتاج ، مع إدخال الإصلاحات اللازمة للأسواق ، حيث تضمنت تطوير الزراعة والقطاع الخاص والعائد للاستثمارات الأجنبية ، مع إيجاد مناطق حرة فى العديد من المواقع ، وإعطاء أولوية للاستثمار فى مناطق بكين وجارنج دونج وهما مناطق ذات مساحات صغيرة مقارنة بالصين ، وكانت أكثرهم نموا من حيث السكان (٦٥ مليون نسمة) منطقة جاونج دونج (Guang Dong) ، ورغم أنها تتساوى فى عدد السكان مع النمور الآسيوية ، لكن لا تشكل أكثر من $\frac{١}{٢٠}$ من عدد سكان إجمالى الصين الشيعية .

ولاجتذاب رأس المال الأجنبى ، فقد تم توفير العمالة الرخيصة والمنظمة تحت إشراف الدولة ، إلى جانب إقامة البنى الاقتصادية اللازمة لإنجاح مختلف عمليات التصنيع . ومع تطور هذه المناطق ثم التراخى التدريجى لسيطرة الدولة ، حيث حاولت الحكومة بذلك توسيع مقدار الاستثمار الأجنبى .

وفى بداية الثمانينات بدأ التوسع فى الاستثمار لعمليات التصنيع ، حيث اعتمدت على ما سبق إقامته فى هونج كونج التى تقع مجاورة لمقاطعة جوانج دونج ، وكان أغلب ما أقيم يعتمد على التكنولوجيات كثيفة العمالة ، ويتولاه المستثمرون من هونج كونج ، وذلك بالأساس كسبا للعمالة الرخيصة . كما ساعد الاستثمار الأجنبى القادم إلى الصين على زيادته ، لكن كانت السلبيات تتركز فى طول ساعات العمل ومحدودية القوانين المرتبطة بتنظيم العمل مثال الأمن الصناعى وتلوث البيئة .

إلا أنه مع بزوغ عقد التسعينات كان واضحا أن المعجزة قد انطلقت ، حيث تصنف حاليا بأنها الدولة الثانية بعد أمريكا فى استقبال الاستثمارات الأجنبية ، ورغم تمركز هذه الاستثمارات فى الصناعات كثيفة العمالة ، إلا أنها شكلت نقطة الانطلاق لباقى المناطق الصناعية ، كما أنها نموذج صالح للاقتداء به .

تقييم التصنيع المتجه إلى التصدير :

يوضح الكتاب ، واستناداً إلى الأمثلة التى أوردها عن النمور الآسيوية والمناطق الخاصة فى الصين ، أن استراتيجية التصنيع المتجه إلى التصدير تحقق النجاح وبما يزيد عما تحققه استراتيجية التصنيع بديلاً عن الواردات ، حتى ولو تضمنت المراحل الأولى للتصنيع المتجه إلى التصدير الأخذ بالتصنيع البديل عن الواردات .

وتحقق استراتيجية التصنيع المتجه إلى التصدير الآتى :

- حسن استغلال قدرات الأفراد ، مع حسن تعليمهم وإعدادهم .
- الاستغلال الناجح لكل ما هو متوفر بالدولة من أجل تحقيق مميزات نسبية .
- تصلح لأن تشكل نموذج يحتذى به .

لكن ما يؤخذ على هذه الاستراتيجية ينحصر فى طول ساعات العمل ، انخفاض المرتبات ، مركزية الدولة فى اتخاذ القرار ، تحطم البيئة ، تقييد النساء .

وما حدث لدى النمور الآسيوية من نجاحات ، يمكن إرجاعه إلى خصوصيتهم، سواء من حيث الأوضاع التاريخية أو ظروف ما بعد الاستقلال ، والتى يصعب تكرارها فى أماكن أخرى من العالم .